

دور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية - دراسة ميدانية -
The role of the governor in auditing public banks - field study

د. عنيشل عبد الله¹، د. بيشي إسماعيل²، قربوز عبد الرزاق³

¹ جامعة غرداية - غرداية (الجزائر)، abdallaanichell47@gmail.com

² جامعة غرداية - غرداية (الجزائر)، ismail.bh47@gmail.com

³ جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)، agarbouzabderrazak.47@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/01/28

تاريخ القبول: 2021/03/30

تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية في الجزائر والإفصاح عن الوضعية الحقيقية لها ، من خلال اكتشاف ممارسة كل أنواع الفساد والجرائم التي قد تقع على مستوى هذا القطاع الهام والحساس .ومن اجل الحصول على إجابة للإشكالية المطروحة تم تصميم استبانة قمنا بتوزيعها على عينة من مسؤولين لدى البنوك محافضي حسابات وخبراء، أساتذة جامعيين وقد توصلنا من خلال الدراسة الى وجود دور كبير لمحافظ الحسابات في تعزيز الرقابة الخارجية القانونية للبنوك العمومية وحمايتها من مختلف الجرائم والأعمال غير الشرعية والذي يساهم بدوره في تحسين أدائها وضمان استمرارها ومواجهة مختلف المخاطر والأزمات ،وذلك من خلال توفر الشروط المتمثلة في الاستقلالية والكفاءة المهنية اللازمة التي تسمح له من إبداء رأي فني محايد وضمان موثوقية القوائم المالية وصدقها.

كلمات مفتاحية: تدقيق قانوني؛ محافظ حسابات؛ بنوك عمومية؛ استقلالية؛ كفاءة مهنية.

تصنيفات JEL : M42

Abstract :

The purpose of this study is to learn about the role of the Governor of Accounts in the auditing of public banks in Algeria and the disclosure of their true status, by discovering the practice of all kinds of corruption and crimes that may occur in this important and sensitive sector. Key words: legal auditing governor of accounts, public banks, independence, professional competence.

JEL Classification Cods : M42,

المقدمة:

أدت فضائح الإفلاس لدى كبريات الشركات في العالم والتي بلغت مليارات الدولارات ومنها شركة " INRON " شركة " Com World " وشركة " EXROX " ولا يفوتنا بالذكر " بنك الخليفة " وفضيحة سوناطراك كفضائح وطنية وليست أقل شأن من مثيلاتها الدولية وما ترتب عليها من انهيارات لأكبر شركات التدقيق في العالم وهي شركة (آرثر أندرسون)، مما أدى إلى وجود أزمة ثقة في مهنة المحاسبة و التدقيق وازدادت معه المطالبة في أمريكا وغيرها من الدول بضرورة إعادة تنظيم هذه المهنة لتعزيز موضوعية واستقلال المدقق الخارجي لا شك في أن وقوع هذه الفضائح لم يكن محض الصدفة وبمجرد أحداث عابرة سجلها عالم الاقتصاد والأعمال ، أو أنها مجرد أخطاء ولم تجد من يقوم بإصلاحها فتركها لتكبر وتتطور لتصبح عبارة عن فضائح تشتهر بها الكثير من كبريات الشركات في العالم في ريادة الأعمال والمجال المصرفي.

يعتبر قطاع البنوك من بين القطاعات الحساسة في اقتصاد أي بلد نتيجة للمكانة التي يمثلها والأهمية الكبيرة له حيث يتطلب هذا القطاع عناية خاصة، والمتمثلة في القوانين والتشريعات التي تحكم عمله وتضبط نشاطه، ومن هذا المنطلق نجد أن البنوك هي بحاجة الى حماية مركزة ورقابة خاصة بمختلف الوسائل والميكانزمات التي تساعد على استمرارها وبقائها.

يعتبر وجود محافظ الحسابات كجهة رقابية خارجية أحد ركائز ومقومات التدقيق القانوني من خلال الخدمات التي يقدمها هذا الأخير للجهات المعنية، وخلال تعرضنا لمجموعة من الدراسات السابقة وجدنا أن جل الدراسات تتحدث عن دور المدقق الخارجي في المؤسسات الاقتصادية ، أو كيف يحذر من الفساد المالي والإداري لدى هذه المؤسسات ، متغافلين عن أهمية الدور الذي يقوم به في تعزيز وضمان موثوقية القوائم المالية لدى هذا القطاع (البنوك) الهام والحساس ، وفي هذا السياق يجدر بنا أن نؤكد أن كلمة مراجعة ، مراجع ، تدقيق، مدقق... مترادفة وتعني في كل ما سيأتي ، في حالة عدم التأكيد ، ما يقوم به هذا الشخص المحترف المستقل الخارجي، وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من ما سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي نحاول الإجابة عليها في هذه الدراسة يمكن صياغتها على النحو التالي:

أ- الإشكالية:

ما هو دور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية ؟

ب-فرضيات الدراسة

- تساهم استقلالية وكفاءة محافظ الحسابات في إبداء رأي في محايد حول مدى سلامة وموثوقية القوائم المالية؛
- يضمن تقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلي السير الحسن للبنك وفق القواعد والقوانين المنصوص عليها؛
- تؤدي مصادقة محافظ الحسابات للقوائم المالية الى كسب ثقة المستخدمين لها؛
- لا توجد اختلافات جوهرية بين عينة الدراسة حول مدى مساهمة محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمسمى الوظيفي؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على مهنة محافظ الحسابات والدور الذي يلعبه في تعزيز الرقابة وتوفير الأمان اللازم للبنوك باعتبارها أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد ومدى مساهمته في زيادة الثقة في مخرجات هذه المؤسسات بالإضافة إلى اكتشاف كل ممارسات أشكال الفساد المالي والكشف على حالات الإسراف أو التلاعب والغش وضمان الشفافية.

أهداف الدراسة

- معرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في توفير بيئة مصرفية تتميز بالصدق والشفافية؛
- التأكد بأن مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية للبنوك يضيفي عليها ثقة كبيرة من قبل مستخدميها؛
- معرفة مدى مساهمة كفاءة وخبرة محافظ الحسابات في اكتشافهم لمختلف ممارسات الفساد المالي والأعمال غير الشرعية لدى البنوك العمومية؛
- تأكيد أهمية محافظ الحسابات ومدى الدور الذي يقوم به في معالجة مختلف أنواع الفساد والاختلاسات خاصة لدى البنوك العمومية ؛

منهج البحث والأدوات المستعملة

بناء على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذه الدراسة وقصد الإحاطة بجوانب موضوع، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المشكلة من خلال المعلومات الثانوية والأولية، والتي تم الحصول عليها من مختلف المصادر العلمية المتاحة، وكذلك الدراسة الميدانية التي كانت الأداة الأساسية لإسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي والميداني، وإخضاع البيانات التي تم جمعها إلى التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية SPSS (Stistical Package For Social Science)

ت-تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بهذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة ومعالجتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين:
أخو الأول: ويتضمن الجانب خاص بالدراسات النظرية حيث تطرقنا فيه إلى مدخل للتدقيق الخارجي للبنوك وكذا المعايير والقوانين المنظمة له.

أخو الثاني: فقد خصص للدراسة الميدانية وتحليل آراء مجتمع عينة الدراسة (محافظي حسابات، خبراء محاسبين، مسؤولين في بنوك عمومية، أساتذة مختصين في المحاسبة والتدقيق) حول أهمية ودور التدقيق للبنوك والأطراف الأخرى ذات العلاقة (المساهمين، الإدارة الجهات الحكومية.....) ثم التعرف على آراءهم حول العلاقة التي تربط محافظ الحسابات بالتدقيق الخارجي ومدى فعالية الدور الذي يمثل هذا الأخير لدى هذه المؤسسات (البنوك) واستخلاص النتائج العامة للدراسة التي تم من خلالها الإجابة على الإشكالية المطروحة.

1- مدخل للتدقيق الخارجي للبنوك.

يعتبر التدقيق البنكي الخارجي أحد أشكال التدقيق القانوني في القانون الجزائري والذي اصدر عدة تشريعات ومراسيم في هذا الجانب من بينها القانون 11-04 المؤرخ في، 2003/08/27 الذي ألغا القانون رقم 10-90 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي تم تعديله فيما بعد بالأمر 10-04 المؤرخ في 2010/08/26 نص على ضرورة تعيين محافظين اثنين في البنك وكل مؤسسة مالية محلية أو أجنبية.

1-1- مفهوم التدقيق الخارجي للبنوك.

هي عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقدم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وذلك وفق مجموعة من المعايير الموضوعية التي تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية مع ضرورة إيصال رأي المراجع الى الأطراف المعنية لمساعدتهم في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم. ويتركز العمل الرئيسي للمدقق الخارجي للبنك على التأكد من أن الحسابات الختامية للبنك تعطي صورة صحيحة وعادلة للمركز المالي ونتائج عمليات البنك خلال الفترة موضوع التدقيق (خالد أمين، 2012، صفحة 138)، ويتميز التدقيق الخارجي بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

- التدقيق الخارجي عملية منظمة وهادفة؛
- التدقيق الخارجي يمارسه مدقق مستقل؛
- التدقيق الخارجي عملية اتصال متكاملة؛

2- المعايير والقوانين الدولية المنظمة للتدقيق البنكي.

2-1- معايير التدقيق المتفق عليها: GAAS

تصدر هذه المعايير عن الهيئات المهنية القائمة على مهنة المحاسبة والتدقيق، لكن أشهر هذه القائم تلك التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، (AICPA) وتتضمن هذه القائمة عشرة معايير تم تبويبها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

المجموعة الأولى: المعايير العامة (المتعلقة بشخص مدقق الحسابات) وتتكون من (الصبان، هلال، 2014، صفحة 82):

- التدريب المهني والكفاءة المهنية: أي أن يقوم بعملية تدقيق الحسابات شخص أو أشخاص لديهم التدريب المهني الكافي والكفاءة المهنية اللازمة كمدقق الحسابات.
- الاستقلالية (الحياد): يجب أن يتوفر في المراجع أو المراجعين خلال كافة مراحل عمل المراجعة الاستقلال والذي يعرف بأنه "القدرة على العمل بتراهة وموضوعية.
- بذل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني: أي على مدقق الحسابات أن يتوخى الدقة والحذر عند إعداداته لتقريره (رأيه) .

المجموعة الثانية: معايير العمل الميداني: ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة وتتمثل في: (الصبان، نصر علي، 2002، ص 85)

- أن يقوم المراجع بتخطيط مسبق ودقيق لعمله وأن يشرف على المساعدين إشرافاً مناسباً؛
- أن يقوم بتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلي المطبق لتحديد طبيعة وامتداد المهنة مستقبلاً؛
- لا بد الحصول على أدلة وبراهين كافية مقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية والاستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لإبداء رأي عن القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة؛ (طواهر، الصديقي، 2006، صفحة 37)

المجموعة الثالثة: معايير إعداد التقرير:

- يجب أن يبين تقرير مراجع الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية معدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً؛
- يجب أن يبين التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه الأصول ثبات في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة؛
- يجب أن تكون البيانات الواردة في القوائم المالية كافية بطريقة معقولة (لإفصاح عن المركز المالي ونتيجة العمال إلا إن ذكر خلاف ذلك في التقرير)؛
- يجب أن يبدى المدقق رأيه الفني المحايد حول مدى سلامة وصحة القوائم المالية، فأما أن يكون التقرير نظيف مع فقرة توضيحية حل تحفظ معين لا يؤثر على القوائم بشكل كبير وإما إن يعترض أو يتمتع المراجع عن إبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية ويكون التقرير (الرأي إيجابي أو سلبي)؛ (ناصر مروان، آخرون، 2013، صفحة 12)

2-2- معايير التدقيق الدولية (ISA) المتعلقة بالبنوك

تصدر هذه المعايير عن الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" "بمعرفة لجنة ممارسات المراجعة الدولية IAPC والتي تم حلها واستبدالها بمجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية IAASB وهي تحتوي على أكثر من 4000 معيار دولي هدفها تنظيم المراجعة على المستوى الدولي وهذا في إطار توحيد التدقيق وقد تم تخصيص ثلاثة معايير خاصة بالتدقيق البنكي وتتمثل في المعايير التالية:

- المعيار الدولي (ISA1000) إجراءات المصادقة المتبادلة بين البنوك:

الغرض من هذا البيان هو توفير المساعدة في إجراءات المصادقة بين المصارف للمدقق المستقل الخارجي، وكذلك إلى إدارة المصرف، مثل المدققين الداخليين والمفتشين. إن الإرشادات التي يحتويها هذا البيان ستساهم في فعاليات إجراءات المصادقة بين المصارف، وإلى كفاءة الإجابات المقدمة (الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2010).

- المعيار الدولي (ISA1004) العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين:

إن الغرض من هذا البيان هو توفير معلومات وإرشادات عن كيفية تقوية العلاقة بين مدقق المصارف والمشرفين عليها لمصلحتها المشتركة. ومع ذلك ن ولكون طبيعة هذه العلاقة تختلف بشكل كبير من دولة لأخرى، فإن هذه الإرشادات قد لا يمكن تطبيقها كلياً في جميع الدول. ومن ناحية ثانية فإن اللجنة الدولية لمهنة التدقيق ولجنة مشرفي بازل تأمل بان هذا البيان

سيوفر توضيحات مفيدة للدور الخاص للمهنتين في عدة دول، وخاصة تلك التي تكون فيها الروابط قريبة، أو التي تجري فيها حاليا دراسة العلاقة بين المهنتين. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010)

– المعيار الدولي (ISA1006) تدقيق المصارف التجارية المالية

إن الغرض من هذا البيان هو توفير مساعدة عملية للمدققين عند تدقيق المصارف التجارية العالمية. ولا يقصد من هذا البيان أن تكون له صلاحيات المعيار الدولي للتدقيق. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010)

3- أهمية و أهداف التدقيق الخارجي للبنوك.

3-1-أهمية التدقيق الخارجي للبنوك: وتتمثل في:

- اكتشاف الأخطاء والغش والجرائم المصرفية وتقليل فرص ارتكابها؛
- تحقيق أقصى قدر من الكفاءة المصرفية؛
- إبداء الرأي المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج العمليات المصرفية ومدى توافقها مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية؛
- تقييم مدى توافق السياسة النقدية والمالية للبنك مع السياسة النقدية للدولة؛
- تقييم مدى توافق القوانين المصرفية؛
- تقييم إدارة المخاطر ومدى تطبيق البنك لقواعد الحوكمة وفق القانون (08-11) ؛ (ديلمي, بوحفص، 2014، صفحة 03):

3-2-أهداف تدقيق الخارجي للبنوك:

- مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلي البنكي؛
- قياس درجة الكفاءة البنكية التي يتم بها تنفيذ الوظائف؛
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات البنكية والإجراءات الموضوعة؛
- حماية أصول البنك ومنع الغش والأخطاء واكتشافها قبل وقوعها؛
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من دقة المعلومات الواردة فيها
- القيام بمراجعة دورية ومنتظمة للأنشطة المختلفة ورفع تقارير النتائج إلى الإدارة العليا؛
- تحديد مدى التزام البنك بالسياسات النقدية الموضوعة من طرف البنك المركزي؛
- التأكد من مدى تطابق العمليات البنكية مع معايير النشاط المصرفي المتفق عليها؛ (ديلمي, بوحفص، 2014)

4-الإطار القانوني والمؤسسي وإجراءات التدقيق البنكي في الجزائر.

4-1-الإطار القانوني للتدقيق البنكي في الجزائر.

كرس قانون النقد والقرض، تنظيم الرقابة البنكية بالاستعانة بمحافظي الحسابات وتهدف الرقابة التي يمارسها محافظي الحسابات تحت إشراف بنك الجزائر ، إلى التأكد من صحة المعلومات التي جمعها من خلال الوثائق والمستندات ، وكذا المعايينة

الميدانية و الدورية المتواصلة للعمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية ولهذا الأهمية قام المشرع بتأكيد ضرورة أن يقوم كل بنك أو مؤسسة مالية بتعيين محافظين للحسابات على الأقل (بنك الجزائر، 2003، صفحة 16) المسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات (بنك الجزائر، 2010، صفحة 13)، جاعلا من هذه الضرورة إلزامية قانونية.

وبما أن محافظي الحسابات بمثابة حراس حقيقيين للشرعية والقانون، فهم ملزمون بالتحقيق والتدقيق في الدفاتر والسجلات المحاسبية والأوراق المالية للبنوك والمؤسسات المالية، وذلك بتدقيق مفصلة وتحليلي للحسابات وطريقة تسيير البنك والعلاقة التي تربط بين المساهمين والتي يمكن أن تؤثر على نظام سير البنك أو سمعته إذا ما أصابها نوع من الاضطراب. (آيت وازواينة، 2012، صفحة 326) ويتعين على محافظو الحسابات القيام بما يلي (بنك الجزائر، الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003):

- أن يعلموا فوراً محافظ البنك المركزي بكل المخالفات التي ترتكبها إحدى المؤسسات الخاضعة لرقابتهم؛
- أن يقدموا محافظ البنك المركزي تقريراً خاصاً حول المراقبة التي قاموا بها ويجب تسليم التقرير في أجل أقصاه أربعة أشهر ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية؛
- أن يقدموا للجمعية العامة تقريراً خاصاً حول منح أي تسهيلات من البنوك والمؤسسات المالية لأحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 168 من هذا القانون وتقريراً آخر حول استعمال هذه التسهيلات في أجل أقصاه 13 أشهر ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية، أما فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فتقدم هذه التقارير لممثليها في الجزائر؛
- أن يرسلوا لمحافظ البنك المركزي نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة؛
- ومن جهة أخرى يخضع محافظو الحسابات للبنوك والمؤسسات المالية لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها أن تسلط عليهم العقوبات التالية دون الإخلال بالملاحقات التأديبية أو الجزائية (بنك الجزائر، الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003):

- التوبيخ؛
- المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك ما أو مؤسسة مالية ما؛
- المنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك ما أو المؤسسة المالية لمدة (4) سنوات مالية ؛
- * لا يمكن منح محافظي الحسابات بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي قرض من قبل البنك أو المؤسسة المالية الخاضعة لمراقبتهم.

4-2- الإطار المؤسسي للتدقيق البنكي في الجزائر.

4-2-1- اللجنة المصرفية: تأسست اللجنة المصرفية بموجب نص المادة 143 من قانون النقد والقرض رقم ، 90-10 و هي هيئة خاصة بمراقبة النشاط المصرفي ، ورغم إلغاء القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بموجب الأمر رقم 03-11 المتعلق

بالنقد والقرض، إلا أنه أبقى على وجود هذه اللجنة مع تعزيز صلاحيتها وذلك بموجب نص المادة 105 من هذا الأمر، وتشكل هذه اللجنة حسب الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض من:

- المحافظ رئيساً؛
- ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي؛
- قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء
- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية؛
- ويتم تعيين أعضاء هذه اللجنة من طرف رئيس الجمهورية لعهد مدتها خمسة سنوات بموجب مرسوم رئاسي كما تكلف اللجنة المصرفية بالمهام التالية:
- مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها؛
- المعاقبة على الانحرافات التي تتم معابيتها؛
- تفحص اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية، كما تسهر على احترام قواعد حسن سير المهنة؛
- تعين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسات المالية دون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر دون المساس بالملاحقات الأخرى الجزائية والمدنية؛

4-2-2- مجلس المحاسبة: تأسس مجلس المحاسبة سنة 1980 بصور الأمر رقم 05-80 المؤرخ في 1 مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفته الرقابية. ويخضع حالياً في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 يوليو، 1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 02-10 المؤرخ في 26 غشت، 2010 الذي يحدد صلاحيات المجلس، تنظيمه وسيره وجزاء تحرياته وهو الهيئة العليا للرقابة البعيدة على الأموال العمومية ويتمتع مجلس المحاسبة باختصاصات واسعة في مجال الرقابة. وتتمثل مهامه على وجه الخصوص في التدقيق في شروط والهيئات، الموارد والوسائل المادية والأموال العامة التي تدخل في نطاق اختصاصه وفي تقييم تسييرها وفي التأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للتنظيمات والقوانين المعمول بها.

4-2-3- المتفشية العامة للمالية: وهي هيئة عليا للرقابة المالية على المرافق العامة ومصالح الدولة تعتبر عضو أساسي في هيئة الرقابة المصرفية للبنوك وتتمثل مهامها في مراجعة ومراقبة كل أنشطة البنك المرتبطة بالتنظيم والتسيير الإداري من جهة، وبالعمليات المصرفية والمالية للبنوك والمؤسسات المالية، كما تقوم كذلك بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية، وذلك بتنظيم الرقابة المستندة وممارسة الرقابة الميدانية. (نعناع، 2010، صفحة 19)

5- مسلك ومنهجية محافظ الحسابات في تدقيق البنوك.

5-1- اختيار وتعيين محافظ الحسابات: تعين الجمعية العامة للمساهمين محافظ للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين في المصنف الوطني، ويجب أن تتوفر في محافظ الحسابات الذي يتم اختياره من قبل البنك المؤهلات والخبرات اللازمة للتدقيق على أعماله وحساباته شريطة ألا يكون مديناً له، وألا يكون له منفعة فيه، وألا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك أو وكيلاً له (القانون التجاري الجزائري، 2007، صفحة 187).

5-2- تحديد مسؤوليات محافظ الحسابات:

- يتعين على محافظ الحسابات أن يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق وأن يتقيد في عمله بمعايير وأدلة التدقيق الدولية (ISA) ؛
- يجب على محافظ الحسابات التقيد بالسرية التامة وألا يفشي المعلومات التي حصل عليها بحكم عمله حتى ولو بعد انتهاء مهمته في المصرف المعني؛
- على محافظ الحسابات، وبعد اطلاع السلطة الرقابية، تقديم تقرير للجمعية العامة للبنك يبين فيه أن تدقيق عمليات البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية أو المعمول بها؛
- على محافظ الحسابات أن يبين في تقاريره (أو في تقرير خاص) أي مخالفات لأحكام التشريعات المعنية واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، وكذلك التعليمات الصادرة من السلطة النقدية؛
- يجب أن يقوم محافظ الحسابات بتزويد مجلس إدارة البنك بتقرير مفصل بشأن أي مواطن ضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وأي أمور أخرى تسترعي انتباهه خلال عملية التدقيق؛
- على محافظ الحسابات أن يتحقق من صحة وسلامة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق؛

5-3- علاقة محافظ الحسابات بالسلطة الرقابية: يتعين الحصول على موافقة السلطة الرقابية قبل تعيين محافظ الحسابات، وعليه تزويد السلطة الرقابية بنسخ من أي تقارير يقدمها للبنك في إطار مهمته التدقيقية التي عين من أجلها وأي تقارير أخرى قد تطلبها السلطة الرقابية. وللسلطة الرقابية الحق في الحصول منه على أي بيانات أو إيضاحات تراها لازمة، كما لها الحق أن تكلفه أو غيره بالقيام بأي مهام تراها ضرورية في البنك المعني. وللمدقق الرجوع إلى السلطة الرقابية كلما دعت الحاجة لذلك .

5-4- منهجية عمل محافظ الحسابات: يعتمد المدقق البنكي الخارجي في الجزائر مسلكاً ومنهجية لتسهيل عملية التفتيش والفحص والحصول على أدلة كافية لإبداء رأيه الفني المحايد حول القوائم والسجلات... الخ وتمثل هذه المنهجية في (بوتين، 2003، صفحة 58):

- **الارتباط أو التعاقد:** قبل أن يقوم المدقق بمزاولة نشاطه لابد له من يقوم بإبرام عقد بينه وبين البنك أو المؤسسة التي يريد تدقيق حساباتها، كما تحدد في هذا العقد شروط العمل، مدة العمل، أتعاب المدقق... الخ؛

- فهم طبيعة نشاط البنك: أي الحصول على معرفة عامة حول البنك محل التدقيق من خلال الهيكل التنظيمي للبنك، السياسات الإدارية له التنظيم الإداري والمحاسبي محيط المصرف ثم يقوم المدقق بإعداد خطة المراجعة الاتصال مع المسؤولين في البنك، تكوين الملف الدائم؛
- تقييم نظام الرقابة الداخلي: يتم تقييم نظام الرقابة الداخلي للبنوك من خلال التأكد من كفاءة وفعالية الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة ممكنة، وكذلك من خلال اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات، ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية وتقنيات حماية الأصول؛
- مراقبة وفحص الحسابات: إن الهدف من هذه المرحلة المهمة هو جمع عناصر مقنعة لإبداء الرأي حول الحسابات السنوية وإن امتداد طبيعة المراقبات المستعملة في الحسابات تعود للمرحلتين السابقتين (التعرف بالمؤسسة-تقييم نظام الرقابة الداخلية).
- إعداد التقرير وإبصاله إلى الأطراف ذوي العلاقة: (ogien, 2008, p. 448) يقوم المراجع بإعداد التقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد حول صحة وسلامة الحسابات السنوية بما يتفق مع القواعد والمبادئ المحاسبية والتي تعطي صورة عادلة حول المركز المالي للبنك؛

6-الدراسة الميدانية :

- 6-1- مجتمع وعينة الدراسة:** تمثل مجتمع الدراسة في البنوك العمومية الجزائرية المتمثلة في المديريات العامة للبنوك، محافظي الحسابات، خبراء محاسبين، أساتذة جامعيين مختصين في المحاسبة والتدقيق. كما تم كذلك حصر عينة الدراسة بناء على المؤهل العلمي والعملية وبالتالي وجوب الفهم النظري لها قبيل الوصول الى الاقتناع بها وتفعيلها في البنوك، ولقد تجاوب معنا مسؤولين من خمسة بنوك (BNA ,CPA ,BADER , BDL , BEA)

6-2-صدق الاستبيان.

ولضمان صدق الأداة قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين من اجل الاسترشاد بآرائهم حول المحاور والفقرات التي تضمنها الاستبيان، وقد تم الأخذ بآراء المحكمين بطبيعة الحال، حيث تم حذف بعض الفقرات التي لا تتعلق بموضوع الدراسة، كما تم إعادة صياغة بعض الفقرات وإعادة تصنيف وصياغة البعض الآخر حسب الفرضيات المطروحة من اجل الوصول الى الصورة النهائية للاستبيان.

6-3-قياس ثبات الاستبيان.

وتم استخدام معامل الثبات من أجل التأكد من ثبات المقياس المستعمل حسب الجدول التالي:

الجدول (01): يوضح قياس ثبات فقرات الاستبانة والمعدل الكلي لجميع الفقرات

المحاور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
مدى تمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية والكفاءة المهنية اللازمة التي تمكنه من إبداء رأيه الفني المحايد	06	0.866	0.930
يلتزم محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلي ل مان السير الحسن وفق القواعد والقوانين المنصوص عليها	08	0.734	0.856
مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية يكسبها ثقة المستخدمين لها	08	0.764	0.846
المجموع	24	0.747	0.864

المصدر : من إعداد الباحثين

يتضح من خلال الجدول رقم(01) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للاستبانة ككل بلغ 0,747 وبمعدل صدق 0.864 و هي قيمة جيدة من الناحية الإحصائية كما أن معامل الثبات أيضا بالنسبة للمحور الأول والثاني والثالث على التوالي بقيمة (0.764 , 0.734 , 0.866) ونسبة صدق تقدر (0.846 , 0.856 , 0.930) وهي نسب جيدة ومقبولة إحصائيا ،ومما يؤكد صدق وثبات استبانة الدراسة والمتعلقة بمدى مساهمة ودور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك ، ومدى صلاحية الاستبانة لدراسة وتحليل النتائج وبالتالي الإجابة على الإشكالية المطروحة.

4-6-اختبار الاعتمادية (الخضوع الى التوزيع الطبيعي)Kolmogorov-Smirnov

ومن اجل التأكد من مدى ملائمة البيانات تم استعمال اختبار "كولومجروف سميرنوف" للعينة محل الدراسة وذلك لمعرفة إذا كانت إجابات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي كما هو مبين في الجدول والشكل التالي:

الجدول (02) نتائج اختبار كولومجروف سميرنوف في توزيع البيانات.

المحاور	البيان	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
المحور 01	الاستقلالية والكفاءة المهنية اللازمة	08	0.151	0.129
المحور 02	تقييم نظام الرقابة الداخلي	08	0.177	0.124
المحور 03	المصادقة على القوائم المالية	08	0.151	0.128
جميع فقرات الاستبانة		24	0.192	0.220

المصدر : من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أن قيمة Z للمحور الأول والمحور الثالث على التوالي تساوي ، 0.151 وان مستوى الدلالة يساوي 0.129 و 0.128 مما يدل على أن كل منهما دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ، $\alpha = 0.05$ أما بالنسبة للمحور الثاني فنجد أن قيمة Z اكبر من المحور الأول والثالث بقيمة 0.177 وبمستوى دلالة اقل منهما بنسبة 0.124 إلا أنها تعتبر دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبالنسبة لجميع الفقرات فيتضح أن مستوى الدلالة $\alpha < 0.05$ وهذا ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

6-5- تحليل ومناقشة النتائج

بعد توضيح كل من مجتمع الدراسة و اختيار العينة المبحوث وحصرها في مجموعة معينة قمنا بتحليل خصائصها الإحصائية فقد تشكلت من (38) مستجوب تمثلت في (محافظ حسابات ، خبير محاسبي ، أستاذ جامعي ، مسؤول في البنك) وكذلك حسب الوظيفة ، المؤهل الدراسي ، سنوات الخبرة ، وتم استعمال أساليب التحليل الإحصائي والاعتماد دائما على برنامج الحزم الإحصائية spss.v 24.

6-7- تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

سننظر في هذا العنصر الى تحليل مختلف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب ما تضمنته الاستمارات التي تم استرجاعها

6-7-1- تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب الجنس

الجدول (03) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	33	92 %
أنثى	03	08 %
المجموع	36	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من خلال الجدول (03) أعلاه أن نسبة 76.3 % من الذكور يمثلون أفراد عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث 26.7 % من عينة الدراسة، مما يبرز أن فئة الذكور نالت حصة الأسد في هذا الاستجواب ويرجع هذا الفارق إلى عدة أسباب منها ، توجه نسبة الذكور نحو ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق والقدرة على تحمل المتاعب والمسؤوليات المترتبة عنها ، بالإضافة الى أن هذه المهنة تتطلب الدقة والكفاءة وبعض الخصائص التي قد لا تتوفر في الجنس الآخر (الإناث) والتي نذكر منها على سبيل المثال "العاطفة"، كما أننا من خلال مقابلتنا قمنا باستجواب بعض منهن حول ممارسة هذه المهنة وكان الرد أنهن يمارسن المهنة لفترة مؤقتة ولا يستعطن ممارستها لوقت طويل وسبب رفضهن لممارسة هذه المهنة كثرة وتعقد الحسابات بالإضافة الى المسؤولية التي يتحملنها قبلها وبعدها.

6-7-2- تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب العمر

الجدول (04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	00	00 %
من 30 الى 40 سنة	22	58 %
من 40 الى 50 سنة	10	26 %
اكثر من 50 سنة	06	16 %
المجموع	38	100 %

يتضح من خلال الجدول (04) أن أفراد العينة المدروسة تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى سنة 40 يمثلون نسبة 58% من إجمالي أفراد عينة الدراسة وتليها الفئة العمرية التي حددت من 40 إلى 50 سنة والتي تعادل ما نسبته 26% من إجمالي العينة وتأتي بعدها الفئة العمرية المحددة بأكثر من 50 سنة والتي حددت بمعدل 16% من إجمالي عينة الدراسة بينما تحتفي الفئة العمرية المحددة بأقل من 30 سنة والتي احتلت نسبة 00% من عينة الدراسة. يجدر القول بأن ممارسة مهنة التدقيق القانوني محتل بشكل كبير من طرف الفئة العمرية المحددة بين 30 إلى سنة 40 والتي تمثل الفئة الشابة في المجتمع.

6-7-3- تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول (05): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

العمر	التكرار	النسبة
دكتوراه	09	23%
ماجستير/ماستر	11	32%
ليسانس	11	32%
شهادات أخرى	05	13%
المجموع	38	100%

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (05) أعلاه يتبين أن المؤهل العلمي لعينة الدراسة متنوع ، وإن اغلب أفراد عينة الدراسة حاملين لشهادة (الماجستير/ ماستر) وليسانس بالتساوي والتي تمثلت في 11 فردا ، كما أنها كذلك تمثل الأغلبية بمعدل 64% مجتمعة ،بينما تليها الفئة الثانية من حاملي شهادة الدكتوراه ونسبة 23% وبمعدل 09 أفراد ، أما الفئة المتبقية من حاملي شهادات أخرى أو دبلوم مهني بنسبة 21% والتي تشمل 05 أفراد فقط ، ويرجع ذلك من جهة محافظي الحسابات أن النصوص القانونية تنص على أنه ومن أجل الحصول على الاعتماد يجب توفر شهادة في الدراسات العليا أو شهادة ليسانس كحد أدنى ،ويرجع أيضا تفسير هذه الظاهرة الى أن غالبية هذه الفئة تشغل وظيفة التدريس بالجامعة مما يتطلب الحصول على شهادات عليا.

6-7-4- تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

الجدول (06): يحدد الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
محافظ حسابات	13	35%
خبير محاسبي	05	13%
مسؤول في بنك	15	39%
أستاذ محاسبة وتدقيق	05	13%
المجموع	38	100

المصدر : من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (06) أعلاه نلاحظ أن الفئة الكبيرة من العينة المدروسة والتي تم التركيز عليها عن قصد من أجل الحصول على نتائج جيدة تمثلت في المسؤولين لدى البنوك بمعدل 15 فرداً وبنسبة 39% تليها فئة المهنيين من محافظي الحسابات بمعدل 13 فرداً وبنسبة 35% ، أما فئة الخبراء والأساتذة من أهل الاختصاص فقد حظيت بمعدل 5 أفراد فقط لكل فئة بنسبة 13% ، ويرجع السبب في ضعف معدل فئة الأساتذة لعدم التركيز عليهم في هذه الدراسة لك تم إقحامهم في دراستنا لنستفيد من خبرتهم في هذا الجانب وإضفاء الدقة للنتائج. ما بالنسبة للخبراء المحاسبين فيرجع السبب لقلت عددهم على وكثرة انشغالهم مما صعب علينا الاتصال بهم واستجوابهم.

6-7-5- تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

الجدول (07) يوضح توزيع أفراد العينة سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	02	05 %
من 5 إلى 10 سنوات	16	42 %
أكثر من 10 سنوات	20	53 %
المجموع	38	100 %

المصدر: من إعداد الباحثان

يمثل الجدول رقم (07) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أكثر من نصف أفراد العينة بمعدل 20 فرداً وبنسبة 53% لديهم خبرة تفوق 10 سنوات وهي نسبة جيدة ومهمة جداً إذ إنها من الممكن أن تضفي على الدراسة نوع من الدقة والواقعية، تليها نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة ما بين 5 إلى 10 سنوات بمعدل 16 فرداً وبنسبة 42% أما الأفراد الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات فهي تمثل 5% وهي نسبة ضعيفة جداً وتعتبر النسبة الأقل في عينة الدراسة.

6-8- تحليل النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة

6-8-1- تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالخور الأول

الجدول (08): تحليل فقرات الخور الأول (الاستقلالية والكفاءة المهنية اللازمة) .

عبارات الخور الأول		المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية، الزاخرة والموضوعية أثناء أداء مهامه.	التكرار	07	31	00	00	00	00	4.18	0.4	موافق
	النسبة	%18	%82	%00	%00	%00	%00			
2- يتمتع محافظ الحسابات بالكفاءة والخبرة المهنية اللازمة للقيام بعمله بشكل صحيح.	التكرار	09	24	05	00	00	00	4.11	0.6	موافق
	النسبة	%24	%63	%13	%00	%00	%00			
3- يأخذ محافظ الحسابات بمبدأ الحيطة والحذر في التقصي عن الفساد والاختلاس.	التكرار	09	22	07	00	00	00	4.15	0.65	موافق
	النسبة	%24	%58	%18	%00	%00	%00			
4- الاستعانة بمساعدين من ذوي الخبرة يقلل من فرص الغش والفساد.	التكرار	13	24	01	00	00	00	4.32	0.52	موافق
	النسبة	%34	%63	%03	%00	%00	%00			
5- كثرة عمليات التدقيق توفر خبرة كافية لمحافظ الحسابات تساهم في حماية البنك.	التكرار	10	28	00	00	00	00	4.26	0.44	موافق
	النسبة	%26	%74	%00	%00	%00	%00			
6- بذل العناية المهنية اللازمة أثناء عملية التدقيق يقلل فرص ارتكاب الجرائم.	التكرار	07	30	01	00	00	00	4.16	0.43	موافق
	النسبة	%18	%79	%03	%00	%00	%00			
7- برمجة دورات تدريبية تزيد من خبرة محافظ الحسابات في اكتشاف مختلف الجرائم البنكية.	التكرار	12	24	01	01	00	00	4.24	0.69	موافق
	النسبة	%31	%63	%03	%03	%00	%00			
8- الاطلاع الكافي على معايير التدقيق الدولية يؤدي لاكتشاف كل أشكال الغش والفساد.	التكرار	09	28	00	01	00	00	4.18	0.56	موافق
	النسبة	%24	%73	%00	%03	%00	%00			
الاستقلالية والكفاءة المهنية اللازمة										
								4.12	0.22	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (08) والذي يبين متوسط عبارات الخور الأول والانحراف المعياري لكل منها نلاحظ أن أغلب أفراد العينة موافقون على العبارات (من 1 الى 6) بنسبة تفوق 50% وأن المتوسط الحسابي الإجمالي للفقرات قد بلغ 4.12 وانحراف معياري 0.22 كما نجد أيضا أن معظم العبارات تحصلت على تأييد قوي من قبل أفراد العينة على أن استقلالية وكفاءة محافظ الحسابات تساهم بشكل كبير في عملية التدقيق حيث يزيد متوسط حسابها عن (4.10) وفقا لسلّم ليكارت الخماسي كما شملت الفقرات المتبقية مما يدل أن أغلب آراء أفراد العينة تصب في قالب واحد والذي ينص على "تمتع محافظ الحسابات لدى البنوك العمومية بالاستقلالية والكفاءة المهنية" اللازمة التي تسمح له بممارسة نشاطه بدقة وموضوعية

6-8-2- تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالخور الثاني.

الجدول (09): تحليل فقرات الخور الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلي)

عبارات المحور الأول	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- يتأكد محافظ الحسابات من مدى التزام البنك بالسياسات الإدارية الموضوعة من طرف الإدارة العليا للبنك	التكرار	07	28	03	00	00	4.11	0.5	موافق
	النسبة	19%	73%	08%	00%	00%			
2- يتأكد محافظ الحسابات من وجود مدققين داخليين على الأقل موظفين في البنك	التكرار	04	26	06	02	00	3.83	0.67	موافق
	النسبة	11%	68%	16%	5%	00%			
3- يقوم محافظ الحسابات بتقييم السياسة النقدية والمالية للبنك.	التكرار	03	28	07	00	00	3.89	0.50	موافق
	النسبة	08%	73%	19%	00%	00%			
4- يقوم محافظ الحسابات بتقييم إدارة المخاطر ومدى تطبيق البنك لقواعد الحوكمة.	التكرار	05	26	07	00	00	3.97	0.56	موافق
	النسبة	13%	68%	19%	00%	00%			
5- محافظ الحسابات غير مسؤول عن اكتشاف التصرفات غير القانونية لموظفي البنك	التكرار	10	23	03	02	00	4.08	0.74	موافق
	النسبة	26%	60%	09%	05%	00%			
6- يحرص محافظ الحسابات على إبلاغ إدارة البنك بالأخطاء، الغش في القوائم المالية قبل إعداد تقريره	التكرار	03	21	13	01	00	3.68	0.66	موافق
	النسبة	09%	55%	34%	3%	00%			
7- فترة التدقيق كافية لاكتشاف كل أنواع الأخطاء والغش.	التكرار	05	25	03	04	01	3.76	0.91	موافق
	النسبة	13%	67%	08%	09%	03%			
8- محافظ الحسابات غير مسؤول عن إظهار جميع الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية.	التكرار	00	23	11	04	00	3.5	0.68	موافق
	النسبة		61%	30%	09%	00%			
تقييم نظام الرقابة الداخلي:									
							3.89	0.28	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين

توضح من خلال الجدول رقم (09) والذي يبين متوسط عبارات الخور الثاني والانحراف المعياري لكل منها ومن خلال قراءة الجدول نجد أن أغلب أفراد العينة موافقون على العبارات (من 01 إلى 08) بنسبة تفوق 50% كما نجد أن متوسط العبارات ككل يقدر (3.89) وانحراف معياري يقدر (0.28) مما يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة متفقون على أهمية تقييم نظام الرقابة الداخلي من قبل محافظ الحسابات، كما نجد كذلك خلال قراءتنا لهذا الجدول أن الفقرات (1،2،3،4،5) تحصلت على تأييد قوي من قبل أفراد العينة بمتوسط حسابي وانحراف معياري يتراوح بين (3.83 إلى 4.03)، (0.5 إلى 0.74) على التوالي مما يدل على أن هذه الفئة تقدر أهمية محافظ الحسابات وكذلك أهمية تقييم نظام الرقابة الداخلي من طرفه بينما نجد أن باقي الفقرات حصلت على تأييد أقل من مثيلاتها بالنسبة لهذا الخور إلا أنها رغم ذلك لا تعطي فارق كبير بين آراء العينة ولا تفند الراي السابق، وهذا ما يؤكد أن أفراد عينة الدراسة تتفق إلى حد كبير على محتوى ومضمون هذا الخور "تقييم نظام الرقابة الداخلي من قبل محافظ الحسابات".

6-8-3- تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالخور الثالث

الجدول (10): تحليل فقرات الخور الثالث (المصادقة على القوائم المالية)

عبارات الخور الأول		المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1-لا يقبل محافظ الحسابات تفسيرات الإدارة بدون الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة	التكرار	12	26	00	00	00	00	4.3	0.47	موافق
	النسبة	%32	%68	%00	%00	%00	%00			
2-الالتزام بالأسس، المبادئ التي تحكم مهنة محافظ الحسابات تعطى مصداقية للبيانات المالية	التكرار	13	24	01	00	00	00	4.32	0.47	موافق
	النسبة	%34	%63	%03	%00	%00	%00			
3-تطبيق معايير إعداد تقارير تضمن إعطاء رأيي محايد حول مدى صدق ودقة البيانات	التكرار	12	26	00	00	00	00	4.32	0.47	موافق
	النسبة	%32	%68	%00	%00	%00	%00			
4-التدقيق الداخلي وسليه تساعد محافظ الحسابات على عملية الفحص واختصار الجهد والوقت.	التكرار	15	23	00	00	00	00	4.41	0.49	موافق
	النسبة	%40	%60	%00	%00	%00	%00			
5-مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية دليل عل حسن سير البنك وحرصه على الحفاظ على سمعته	التكرار	03	26	08	01	00	00	3.84	0.6	موافق
	النسبة	%08	%68	%21	%03	%00	%00			
6-يقدم محافظ الحسابات تقارير عن حدوث أي تجاوزات في القوائم المالية وقت حدوثها	التكرار	05	31	02	00	00	00	4.11	4.42	موافق
	النسبة	%13	%82	%05	%00	%00	%00			
7-تأكيد محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية دليل على عدم وجود أي شكل من أشكال الفساد أو الغش	التكرار	08	24	03	03	00	00	3.97	0.78	موافق
	النسبة	%21	%63	%08	%08	%00	%00			
8-يخلو تقرير محافظ الحسابات من التحيز الى أحد اطراف المستخدمة للقوام المالية .	التكرار	05	32	01	00	00	00	4.11	0.38	موافق
	النسبة	%13	%84	%03	%00	%00	%00			
المصادقة على القوائم المالية :										
موافق										

المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والذي يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة تبين لنا أن أغلب أفراد العينة موافقون على العبارات (من 01 الى 08) بنسبة تفوق 50% كما نجد أن متوسط العبارات ككل يقدر (4.15) وانحراف معياري يقدر (0.25) مما يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة متفقون على أهمية مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية بالنسبة للأطراف المستخدمة لها كما نلاحظ كذلك من خلال قراءتنا للبيانات الموضحة في هذا الجدول أن معظم الفقرات قد نالت تأييد كبير مما يدل على أن هذه الفئة توافق على أن مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية لها اثر كبير في إرضاء المتعاملين مع البنوك العمومية من مختلف الأطراف كما نلاحظ كذلك وجود فئة قليلة لا توافق بشكل كبير على مضمون هذا الخور إلا أنها ليست نسبة كبيرة ولم تؤثر بشكل كبير على المستوى العام لآراء عينة الدراسة بالنسبة لهذا الخور

ومنه نستنتج أن أفراد عينة الدراسة تتفق الى حد كبير على محتوى ومضمون هذا المحور "مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية".

6-9- نتائج اختبار T للعينة الواحدة والوزن النسبي

ومن اجل اختبار الفرضيات قمنا باستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل محاور الاستبانة، حيث نجد أن المحور إيجابي بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواه إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60% وتكون أفراد العينة محايدة اذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05 .

الجدول (11): يبين نتائج اختبار T والوزن النسبي لمحاور الاستبيان.

محاو الاستبيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الوزن النسبي	قيمة T	sig
الاستقلالية والكفاءة المهنية اللازمة	4.12	0.22	0.623	%82.4	99.85	0.00
تقييم نظام الرقابة الداخلي	3.88	0.28	0.798	%77.6	83.16	0.00
المصادقة على القوائم المالية.	4.15	0.25	0.829	%83	95.86	0.00
جميع فقرات الاستبانة	4.05	0.25		%81	98.95	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على spss

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ أن المتوسط الحسابي النسبي للمحور الأول "الاستقلالية والكفاءة المهنية اللازمة" قد بلغ 82.4% وقيمة اختبار T تساوي 99.85 وان القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.00 كما نجد أيضا أن معامل الارتباط للمحور الأول قدر (R=0.663) وهو معدل جيد يدل على وجود علاقة قوية بين هذا المحور وموضوع بحثنا، وهو دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وهو ما يبرز درجة الموافقة العالية على مضمون المحور الأول ومساندته، أما بالنسبة للمحور الثاني "تقييم نظام الرقابة الداخلي" فلقد بلغ الوزن النسبي للوسط الحسابي 77.6% وقيمة اختبار T تساوي 83.16 وهما قيمتان اقل نسبيا من القيم المتحصل عليها في المحور الأول، أما قيمة الدلالة (sig) تساوي 0.00 كما نجد أيضا أن معامل الارتباط لهذا المحور بلغ (R=0.798) وهي علاقة قوية تدل على أن مجتمع عينة الدراسة يوافق بدرجة كبيرة على أن محافظ الحسابات يقوم خلال عملية الفحص بتقييم نظام الرقابة الداخلي للبنوك كجزء مهم من عمله، أما بالنسبة للمحور الثالث "المصادقة على القوائم المالية" فنجد أن الوزن النسبي للوسط الحسابي افضل من المحور الأول والثاني بقيمة 83% وان اختبار T للمحور قد بلغ 95.86 وبمستوى دلالة يساوي 0.00 كما نجد أيضا أن معامل الارتباط لهذا المحور بلغ (R=0.829) مما يؤكد على وجود علاقة قوية بين هذا المحور وموضوع الدراسة، كما يبرز كذلك أن فقرات المحور دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ويبين كذلك أن معظم أفراد عينة الدراسة موافقون على أهمية مصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية وما الفائدة المرجوة منها، وبشكل علم فإن الوسط الحسابي النسبي الإجمالي للمحاور قد بلغ 81% وقيمة اختبار T تساوي 98.95 وان القيمة الاحتمالية (sig) تساوي 0.00 لذلك تعتبر مجموع محاور الدراسة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ما يزيد من صحة نتائج تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري التي دلت على

أن معظم مجتمع عينة الدراسة يوافقون بشكل عام على أهمية دور محافظ الحسابات في مراقبة وتدقيق البنوك العمومية ومدي مساهمته في إضفاء الثقة على القوائم المالية التي يصادق عليها بالإضافة الى تحسين الأداء وضمن البقاء والاستمرار.

6-10- عرض وتحليل نتائج الفروق في آراء عينة الدراسة.

ومن اجل معرفة الفروق بين آراء عينة الدراسة فيما يخص مضمون فقرات الاستبانة وعلاقتها بموضوع الدراسة تم التركيز على متغير الديموغرافي للمسمى الوظيفي نظرا لأهميته بالنسبة للدراسة وكافتراض منا على انه يمكن أن يكون له أثر على دراستنا والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول (12): يبين نتائج الفروق بين آراء عينة الدراسة من خلال متغير المسمى الوظيفي.

المحاور	محافظ حسابات	خبير محاسبي	مسؤول في بنك	أستاذ جامعي	قيمة F	sig
الاستقلالية والكفاءة المهنية	4.12	4.4	4.1	4.07	1.27	0.29
تقييم نظام الرقابة الداخلي	3.85	4.25	3.95	3.83	0.91	0.44
المصادقة على القوائم المالية	4.16	4	4.21	4.11	0.41	0.73
جميع فقرات الاستبانة	4.04	4.21	4.08	4.0	0.5	0.48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS .

من خلال الجدول رقم (1) تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لدراسة وجود فروق في آراء عينة الدراسة من خلال متغير المسمى الوظيفي حول محاور الاستبيان بشكل عام ، حيث أظهرت النتائج المبينة في الجدول أن قيمة F المحسوبة لجميع المجالات تساوي 0.5 وان القيمة الإحصائية (sig) تساوي 0.48 لذلك نستنتج أن جميع محاور الاستبيان في هذه الحالة ليست دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ، $\alpha = 0.05$ مما يدل على عدم وجود فروقات بين آراء أفراد عينة الدراسة من خلال متغير المسمى الوظيفي حول دور محافظ الحسابات في تعزيز الرقابة الخارجية للبنوك العمومية.

الخاتمة:

يعتبر التدقيق القانوني وسيلة ذات أهمية كبيرة وتأثير فعال، وتتمثل هذه الوسيلة في عملية المراقبة السنوية التي يقوم بها ذلك الشخص المستقل والذي يتمتع بالكفاءة المهنية والفنية التي تسمح له بفحص مختلف القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية بهدف إعداد تقارير يقوم من خلالها بإبداء رأيه الفني المحايد والذي يضيف عليها الصدق والموثوقية، وإعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة التي يراقب حساباتها.

وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا حول ما هو دور محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية وتعزيز الرقابة الخارجية والتقليل من المخاطر المستمرة التي تواجه هذا القطاع الحساس وذلك من خلال طرح الإشكالية "كيف يساهم محافظ الحسابات في تدقيق البنوك العمومية الجزائرية؟" وعليه وبعد إجراء الدراسة النظرية والميدانية وإجراء التحليل الإحصائي للمعلومات التي تم الحصول عليها، يمكن ذكر بعض النتائج والاقتراحات الضرورية المناسبة.

- هناك دور لاستقلالية وكفاءة محافظ الحسابات تمكنه من إبداء رأي في محايد حول مدى سلامة وموثوقية القوائم المالية، حيث تحققنا من صحة هذه الفرضية بناء على آراء عينة الدراسة بأن محافظ الحسابات يتمتع بالاستقلالية والذاهة أثناء أداء عمله ولا يستجيب للضغوطات الممارسة عليه من طرف إدارة البنك ويقرون على عدم وجود مصالح (مباشرة أو غير مباشرة)، من المؤسسة التي يقوم بمراجعتها وهذا باعتبارهما عاملين ضروريين لتأكيد الحياد والاستقلالية وبالتالي قبول الفرضية الثانية وإثباتها.
- هناك دور لتقييم محافظ الحسابات لنظام الرقابة الداخلي ضمن السير الحسن للبنك وفق القوانين المنصوص عليها، حيث أبدى المستجوبون آراءهم حول التزام محافظ الحسابات بهذا الدور، باعتبار أن تقييم نظام الرقابة الداخلي للبنك عاملاً مهماً في تحديد نطاق عمله وضمان صحة البيانات والمعلومات التي سيعتمد عليها، وبالتالي نقبل الفرضية الثالثة ونثبت صحتها.
- هناك دور لمصادقة محافظ الحسابات للقوائم المالية للبنك والذي يكسبها ثقة المستخدمين لها حيث أن أغلب المستجوبين أن إجراءات المصادقة على القوائم المالية لها تأثير إيجابي في كسب ثقة مستخدمي القوائم المالية، بالتالي نقبل الفرضية الرابعة ونثبت صحتها.
- يتوقف نجاح عمل محافظ الحسابات على طريقة وأسلوب عمله، وعلى اتباع المعايير القوانين المتفق عليها فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياساً للأداء الذي يقوم به محافظ الحسابات في تنفيذ عملية التدقيق؛

المقترحات:

- ضرورة دعم استقلال محافظي الحسابات لتعزيز الثقة والمصادقية في القوائم المالية للبنوك من قبل المنظمات والهيئات المشرفة؛
- بناء إطار وطني للتدقيق البنكي بالإضافة إلى تكوين محافظي الحسابات في هذا المجال؛
- ضرورة حضور كل فروع والوكالات البنكية لرقابة محافظي الحسابات بشكل دوري؛
- ضرورة عقد دورات تدريبية، مؤتمرات علمية، وبصفة دورية تهدف إلى إظهار أهمية هذه المهنة خاصة لمثل هذا القطاع الشديد المخاطر في بيئة الأعمال والاقتصاد؛
- ضرورة قيام محافظ الحسابات بمهامه وفق القواعد والقوانين المتعارف عليها بهدف الحد من مختلف الجرائم البنكية؛
- ضرورة التزام محافظي الحسابات والسعي المستمر والدائم نحو تطوير أدائهم من خلال المشاركة في المحاضرات، الندوات العلمية المتخصصة، المشاركة في الدورات التدريبية، التي تواكب كل ما هو جديد؛

— تشكيل لجان في التدقيق مهمتها مراجعة وفحص القوائم المالية للبنوك وتقارير التي يعدها محافظي الحسابات بهذه الخصوص، للتأكد من التزام محافظي الحسابات بالمعايير والقوانين المنصوص عليها؛

المصادر والمراجع:

- ogien, D. (2008). Comptabilité et audit bancaires. france: 2e édition ,dunod.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2010). إجراءات المصادقة المتبادلة بين البنوك(المعيار1000). تم الاسترداد من <http://ia802606.us.archive.org/7/items/Isas42000/1000.PDF>.
- الصبان , هلال . (2014). الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات. الاسكندرية: الدار الجامعية، مصر.
- الصبان،نصر علي. (2002). المراجعة الخارجية. الاسكندرية: الدار الجامعية ، مصر.
- القانون التجاري الجزائري. (2007). المادة 715 مكرر 04 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- آيت وازوزاينة. (2012). مسؤولية البنك المركزي في مواجهة الاخطار المصرفية (اطروحة دكتوراه)،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو، الجزائر.
- بنك الجزائر. (2003). الامر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.
- بنك الجزائر. (2010). الامر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض. الجزائر: لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50.
- بوتين، محمد. (2003). المراجعة ومراقبة الحسابات من النظري الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية ،ط3،الجزائر.
- خالد أمين، عبد الله. (2012). التدقيق والرقابة في البنوك. دار وائل للطباعة والنشر. عمان ،الأردن.
- ديلمي حيدر حمزة،رواني بوحفص. (2014، 11، 2)، fatca جامعة غرداية ، الجزائر.
- طواهر، الصديقي. (2006). المراجعة وتدقيق الحسابات (الاطار النظري والممارسات التطبيقية). ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.
- ناصر مروان،آخرون. (2013). مهنة التدقيق في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري(مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات): جامعة لغواط، الجزائر.
- نعناعه، بوحفص جلاب. (2010). الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر. مجلة المفكر، العدد 11، الجزائر.